# الإصلاح بين الطروحات الأمريكية والطموحات العربية

**المقدمة:**

دعوة إصلاح الواقع العربي المأزوم على مختلف الصعد التي توالى صدورها عن أصحاب الالتزام الوطني والانتماء القومي على مدى العقود الثلاثة الماضية، والتي لم تكن تلقى استجابة تُذكر بحكم محدودية مَن كانت تصدر عنهم في صناعة القرارات العربية، وبخاصة السياسية منها، هذه الدعوة اليتيمة حتى السنوات الثلاث الماضية غدت تحظى بأكثر من أبٍ ومدعٍ للأبوة، بل وغدت عنوان مشاريع الهيمنة المطلقة على الوطن العربي موقعًا ومواردَ وأسواقًا وقدراتٍ بشرية، بل وينظر إليها باعتبارها الوسيلة المثلى لإعادة صياغة قيم العرب وأفكارهم وأنماط سلوكهم، بما يوفر إشاعة شروط الاستسلام الطوعي لمخططات الهيمنة الأمريكية—الصهيونية وكأنها القدر الذي لا يرد.

ودعوة إصلاح الواقع العربي، وإنقاذ العرب من تخلفهم عن مواكبة عصر العولمة، تكاد تكون القاسم المشترك الأعظم لمادة أجهزة الإعلام العربية والأجنبية، والموضوع الأول في مؤتمرات الساسة وندوات المفكرين والأكاديميين، واهتمامات مراكز الدراسات، وحتى "دردشات" الباحثين عن تسلية يقتلون بها وقت فراغهم. ولكن دعوة الإصلاح في الزمن الراهن متعددة المصادر والدوافع والغايات. وفي الساحة دعوات غطت -أو كادت- على دعوة أصحاب الالتزام الوطني والانتماء القومي، وتبدو كأن رافعيها انتزعوا زمام المبادرة بحيث بدوا، لغير الملم بشيء من تاريخ العرب الحديث ومعطيات الواقع المعاصر، المعنيين فعلاً بوضع حد للواقع العربي المأزوم في زمن افتقاد العربِ المنعةَ تجاه المداخلات والضغوط الخارجية، والقدرة على تقديم الاستجابة الفاعلة لما يواجهونه من تحديات.

فهناك دعوة الإدارة الأمريكية التي جرى تطويرها في قمة الدول الصناعية الثمانية في سي أيلاند بولاية جورجيا الأمريكية ما بين ٨ —١٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤، والتي حملت عنوان "**مبادرة مجموعة الثمانية للشرق الأوسط الكبير**"؛ وذلك بعد أن توصلت الإدارة الأمريكية مع ممثلي دول الاتحاد الأوروبي على اقتسام الكعكة العربية والإسلامية الدسمة؛ إذ اعترف الأمريكان بالمصالح الأوروبية في دول المغرب العربي الكبير باعتبارها "حديقة أوروبا الخلفية" وذلك مقابل تسليم الأوروبيين بالدور والمصالح الأمريكية في المشرق العربي ووسط آسيا الإسلامي. ويبدو من البيان الختامي للقمة أنها تأثرت بوجهة نظر الأنظمة العربية، المدعومة أوروبيًا، فيما يسمى "الإصلاح الديمقراطي"، بحيث تقرر أن يُترك الأمر للأنظمة والشعوب العربية لحل الإشكاليات القائمة بهذا الخصوص بما يتلاءم مع الخصوصيات الثقافية والتراكمات التاريخية، التي باتت المناداة باحترامها هي ما يستقوي به صنَّاع القرارات الرسمية العربية.

ولقد شهد العامان الأخيران أكثر من ندوة عربية حول الإصلاح، حين تدرس في العمق أوراق العمل المقدمة فيها. والحوارات التي تدور حول تلك الأوراق يتضح أنها في الأغلب إنما تُعنى ببعض ظواهر الواقع المأزوم دون تناول جاد وموضوعي لأسباب هذه الظواهر السياسية والاجتماعية والاقتصادية، أو الاهتمام بالقدر الكافي بتقصي المناخات الثقافية التي تبلورت فيها. وعلى ذلك كثر بين المفكرين والباحثين الموضوعيين العرب مَن لم يحملوا تلك المبادرات على محمل الجد، ولم يروا فيها أكثر من محاولات بائسة لاتقاء مخاطر الضغوط الأمريكية والحد من السخط المتنامي في الشوارع العربية.

والسؤال المحوري الذي يفرضه تعدد الدعوات والمبادرات: **أيها الأكثر توافقًا مع احتياجات المجتمعات العربية، وأي الدعاة هو الأقدر على قراءة الواقع العربي، والذي هو بالتالي**

**الأوفر حظًا بأن يستجيب لدعوته القطاع الأوسع من النخب والجماهير العربية؟**

سؤال سأحاول الإجابة عنه من خلال المحاور التالية:

## المحور الأول– معالم الواقع العربي المعاصر:

ليس ممكنًا الإجابة عن السؤال المطروح بموضوعية دون تحديد مضمون الإصلاح الحق الذي تحتاجه شعوب الأمة العربية، والذي إن تم الالتزام الجاد والصادق بتنفيذه يؤهل القائلين به لأن يحظوا بقبوله الطوعي والواسع، ويكون بالتالي مؤمنًا ضد مكر التاريخ الذي طالما قلب السحر على الساحر. والمقدمة الطبيعية لتحديد ماهية الإصلاح المجدي لواقع أي مجتمع إنساني إنما هي تقصِّي أسباب أزمته المشكو منها، وليس مجرد الاكتفاء باستعراض بعض مظاهرها؛ لأنه بدون قراءة موضوعية وشاملة للواقع المجتمعي بكل أبعاده يستحيل تحديد أوجه الإصلاح المجدية لحل الإشكاليات القائمة.

ولقد تصدى العديد من مراكز الأبحاث والأفراد لدراسة الواقع العربي في محاولة تحري أسباب افتقاد المجتمعات العربية المنعة تجاه الاختراقات والضغوط الخارجية، وعجزها عن مواكبة العصر. وبالتالي اتساع الفجوة فيما بينها وبين مجتمعات العالم الأول برغم ما لديها من إمكانيات مادية مطموع بها وقدرات بشرية لا تنكر، بل وتخلف معظم المجتمعات العربية، إن لم تكن جميعها، عن العديد من دول العالم الثالث التي كانت في خمسينات وستينات القرن الماضي ترى فيما يجري على الأرض العربية موضوع الاقتداء ومصدر العون للتحرر من تراكمات عقود من الاستعمار والاستغلال والاستبداد.

ومن بين الدراسات التي لقيت اهتمامًا عالميًا وعربيًا غير مسبوق، وأشادت بها وسائل الإعلام الأمريكية والأوروبية بصفة خاصة، **"تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢"** الصادر بتمويل من "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" و"الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية "، والذي سلط الأضواء بكثافة حول بعض سلبيات الواقع العربي ذات الصلة بالتنمية الإنسانية، كما أنه تميز بإدانته الصريحة للنظام القُطْري العربي، إذ يقرر (ص ١١) أنه: **"إذا توافرت الإرادة السياسية فإن البلدان العربية يتوافر فيها الموارد اللازمة لاستئصال الفقر المطلق ربما في غضون جيل واحد. فالالتزام السياسي وليس الموارد المالية هو القيد المانع".**

ومما ضاعف من أهمية التقرير في نظر الإعلاميين والباحثين العرب والأجانب أن هذه الإدانة الصريحة لم تصدر عن القوى والعناصر الراديكالية العربية الناقدة بشدة للنظام الرسمي، والتي ما فتئت تحذر من عواقب السياسات المعتمدة خلال العقود الثلاثة الماضية، وإنما عن نخبة مارس العديد من عناصرها مسئوليات قيادية قريبة من صناعة القرار، فضلاً عن المكانة العلمية والأدبية والسيرة النقية لغالبية، إن لم يكن جميع، الذين شاركوا في إعداد التقرير والفريق الاستشاري الذي أشرف على إعداده؛ ولما عرف به رئيس فريق معدِّي التقرير د. نادر فرجاني من كفاءة علمية وموضوعية في تناوله بعض إشكاليات الواقع العربي المعاصر.

ويخلص التقرير إلى ضرورة أن تعمل الأقطار العربية على إعادة تأسيس مجتمعاتها على ثلاثة محاور:

**الأول–** الاحترام القاطع للحريات الإنسانية باعتباره حجر الزاوية في بناء الحكم الصالح لتحقيق التنمية الإنسانية.

**الثاني–** تمكين المرأة عبر إتاحة جميع الفرص، خاصة تلك الممكنة من بناء القدرات البشرية، للبنات والنساء على قدم المساواة مع أشقائهن من الذكور.

**الثالث–** اكتساب المعرفة وتوظيفها بفعالية في بناء القدرات البشرية، وتوظيفها بكفاءة في جميع صنوف النشاط المجتمعي؛ وصولاً إلى تعظيم الرفاه الإنساني في المنطقة.

والملاحظ أن ما ورد في التقرير حول المحاور الثلاثة يكاد يكون العمود الفقري لسائر دعوات "الإصلاح" أمريكية الدوافع والغايات، سواء تلك التي صدرت عن الإدارة ومراكز الأبحاث وأجهزة الإعلام الأمريكية، أو عن نظائرها الأوروبية، أو تلك التي يتبناها "الليبراليون الجدد" وبعض ما يسمى

"هيئات المجتمع المدني" في الأقطار العربية. وكأن المعوقات على المحاور الثلاثة سابقة الذكر هي كل ما يتطلب إصلاحه لردم الهوة الواسعة ما بين العرب ومواكبة عصر العولمة.

ولا ينكر أن هناك قصورًا مريعًا في جميع الأقطار العربية في مجالات الحقوق والحريات الإنسانية، وتمكين المرأة وبناء قدراتها ومساهمتها في الحياة العامة، والتخلف المتزايد طرديًا في مجال اكتساب المعرفة وتوظيفها بفعالية وكفاءة في بناء القدرات البشرية، ولا خلاف مع واضعي التقرير ومتخذيه نبراسًا يهتدون به على أن عملاً جادًا كبيرًا مطلوبًا على المستويين الفردي والمجتمعي لتجاوز القصور الفادح على المحاور الثلاثة. ومع احترامي وتقديري للجهد العلمي المبذول في التقرير والإثارة التي بعثها في أوساط النخبة العربية، واتفاقي مع معظم ما اشتمل عليه من تحليل للواقع العربي وما تضمنه من توصيات، وإجلالي للعلماء الذين أعدوه والمفكرين والساسة الذين شاركوا في "الفريق الاستشاري" المسئول أدبيًا عن التقرير، إلا أنني برغم ذلك كله أتساءل: **هل القصور في المجالات الثلاثة السابق ذكرها هو فقط الذي يعيق التنمية الإنسانية في الوطن العربي؟ وهل تجاوز القصور القائم فيها ممكن في حدود الإمكانيات المادية والقدرات البشرية الممكنة والمتاحة في الأقطار العربية التي تعاني القصور الأعظم؟ ثم أليس القصور فيها إن هو إلا بعض ظواهر واقع التجزئة والتخلف والتبعية الذي عمقته الممارسات ذات البعد القُطْري التي استشرت خلال العقود الثلاثة الماضية؟ وهل حصر معوقات التنمية الإنسانية العربية في المجالات الثلاثة سابقة الذكر هو تشخيص وافٍ ودقيق للمشكلة موضوع الدراسة ويسهم في التقدم الجاد على طريق حلها أم أن هناك معوقات أخرى لم يذكرها التقرير لا تقل تأثيرًا عن القصور القائم في الحريات العامة والخاصة وتمكين المرأة واكتساب المعرفة وحسن توظيفها؟**

ثم هل التوصيات التي أوصى التقرير باعتمادها وتنفيذها، والتي باتت أهم بنود مشروعات "الإصلاح" الأمريكية والمتأمركة، هي التي ما تحتاجه حقا المجتمعات العربية في **واقعها المأزوم؟ فهل اعتماد الليبرالية الجديدة واقتصاد السوق، كما يوصي التقرير ومشاريع "الإصلاح" الأمريكية والمتأمركة، هو ما سيمكِّن أقطار جامعة الدول العربية من تحقيق التغيير الجذري المطلوب سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا، وصولاً إلى واقع جديد يمكِّنها من ردم هوة التخلف التي يشكو منها التقرير، ناهيك عن المشاركة بندية في صياغة مستقبل إنساني أكثر قدرة على تحقيق الرفاه الحق للغالبية في سائر أقطار العالم وليس فقط لأقلية محدودة على حساب بؤس الغالبية كما هي عليه الحال في عصر العولمة؟! أم أن أقصى ما يمكن تحقيقه باتباع المنهج المعتمد في التقرير، ومشاريع "الإصلاح" الأمريكية والمتأمركة، لن يجاوز –في أفضل الحالات– تحسين فرص الاندماج التبعي في العولمة المروَّج لها أمريكيًا؟**

وفي ظني، وليس كل الظن إثم، أن التعامل مع التقرير – وتقرير العام ٢٠٠٣ من بعده– وكأنهما "قميص عثمان" من قبل دعاة "الإصلاح" بالمواصفات الأمريكية إنما غايته الإسهام في شل قدرة الساسة والمفكرين العرب على تقديم الاستجابة الفاعلة في مواجهة التحدي الذي تمثله محاولة تطويع الإرادة الشعبية العربية، وإعادة تشكيل الفكر والثقافة وأنماط السلوك العربي، وإدخال العرب –طوعًا ودون أدنى مقاومة– بيت الطاعة الأمريكي[١].

وفي تقويمه للتقرير الذي اعتمد مرجعية لدعوات ومشروعات "الإصلاح" الأمريكية و"الليبرالية الجديدة" العربية كتب د. جلال أمين يقول: **أنا –بصراحة– مندهش من الاستقبال الذي استقبل به تقرير التنمية الإنسانية العربي. ربما كان من المفهوم الاستقبال الذي حظي به في وسائل الإعلام الغربية؛ فنحن نعيش في وقت أفضلُ شيء يمكن أن تقوم به فيه وتضمن له النجاح هو أن "تشتم" العرب والمسلمين(!). وهذه هي الرسالة الأساسية لهذا التقرير... والحقيقة أن التقرير فيه كل هذا: تحقير مستمر للعرب والمسلمين بمناسبة وبدون مناسبة، واستخدام رديء جدًا للأرقام، وكليشيهات ضخمة فارغة من المضمون. وهو مكتوب بلغة صعبة ترجع –في**

**رأيي– جزئيًا إلى محاولة للإيهام بأن التقرير فيه عمق هو خالٍ تمامًا منه. وترجع أيضًا إلى أن النسخة العربية من التقرير تفوح منها بشدة رائحة الترجمة".**

وحول الحماس الذي استُقبل به التقرير من قبل "الليبراليين الجدد" في أجهزة الإعلام العربية يقول د. جلال أمين: "أما الحماس الذي قوبل به التقرير في وسائل الإعلام العربية فهو ما يدعو للأسف حقًا. وأنا أفسره بشيئين: **الأول–** أن لدينا نحن العرب والمسلمين مدرسة مماثلة لمدرسة تحقير العرب والمسلمين الشائعة في الغرب. **والثاني**– أن عددًا كبيرًا من مثقفينا للأسف ينخدعون بسهولة بأي شيء فيه أرقام ومصطلحات صعبة، ومكتوب بلغة معقدة نسبيًا، لابد أن يكون عملاً يستحق الإعجاب"[٢].

## المحور الثاني– طروحات "الإصلاح" الأمريكية:

في قمة الدول الصناعية الثمانية السابق ذكرها تم الاتفاق على إقامة ما سمي **"منتدى من أجل المستقبل"** غايته العمل لإحداث تغيير جذري في ثقافة مجتمعات ما يسمى **"الشرق الأوسط الكبير"** –والمقصود به الوطن العربي ووسط آسيا الإسلامي– وفي ضوء ما نشرته صحيفة "الحياة" يتضح أن أبرز عناوين "الإصلاح" الأمريكية يمكن تحديدها في: تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح، وتمكين المرأة، والشفافية ومكافحة الفساد، وتعزيز قدرات وفعالية المجتمع المدني، وبناء مجتمع العلم والمعرفة، وتشجيع القطاع الخاص، والانضمام لمنظمة التجارة الدولية لتسهيل التجارة، وتشجيع مناطق التصدير والتجارة الخاصة[٣].

وقبل شن الحرب العدوانية على العراق –الوطن والشعب والهوية القومية والتراث– توالت تصريحات الرئيس بوش وأركان إدارته حول اعتزامهم مباشرة عملية التغيير الجذري في المجتمعات العربية فور إنجاز مهمة "تحرير" العراق(!). ولقد شاع في أدبيات مروجي مبادرة "التغيير" المستهدفة، مصطلحُ "إحلال" بديلاً عن الاحتلال. وفي تفسير ذلك يقول أحد أولئك المروجين: عندما تتعذر على القوى الوطنية المحلية تغيير النظام الدكتاتوري القامع لحرياتها يستعان بالقوة الخارجية لإسقاطه و"**إحلال**" الديمقراطية محل الدكتاتوري، واستشهد على ذلك بما جرى في اليابان وألمانيا المدينتين –في رأي الكثيرين– بما تتمتعان من ديمقراطية وحريات واسعة للاحتلال الأمريكي، الذي كان له الفضل في اجتثاث بواعث الفكر العنصري المعادي للحرية من الثقافتين اليابانية والألمانية، وأنه هو الذي **"أحلَّ"** محلها الثقافة والقيم وأنماط السلوك الليبرالية الشائعة في الولايات المتحدة الأمريكية.

وادعاء البعض بأن التدخل الأمريكي هو الحل الأسلم والأيسر؛ حيث تعجز قوى المجتمع المدني عن تحقيق الديمقراطية والتقدم الاجتماعي والسياسي بقواها الذاتية، ادعاء زائف ليس له ما يسنده في تجارب مختلف الإدارات الأمريكية على مدى القرن العشرين. فالثابت أنه في نحو مائتي تجربة خارجية، كانت الإدارات والأجهزة الأمريكية في غالبيتها الساحقة إما داعمة لأنظمة دكتاتورية أو مسقطة لأخرى ديمقراطية لتقيم أنظمة دكتاتورية على أنقاضها. والمثالان التاريخيان البارزان: إسقاط حكم "الجبهة الوطنية" بقيادة د.محمد مصدق في إيران سنة ١٩٥٣ بانقلاب عسكري نفذه الجنرال زاهدي، وإسقاط حكومة الحزب الاشتراكي بزعامة سلفادور اللندي في تشيلي سنة ١٩٧٢ بانقلاب عسكري قاده الجنرال بينوشيه. وفي الحالين كانت المخابرات المركزية الأمريكية هي من دبرت ومولت الانقلابين، ولإدارة الرئيس بوش نصيبها من التدخل المضاد للديمقراطية الجاري الآن ضد الرئيس شافيز وحكومته في فنزويلا.

ولا خلاف أنه في ظل الاحتلال الأمريكي لكل من اليابان وألمانيا الاتحادية قام نظام ديمقراطي وأرسيت قواعد الثقافة والقيم وأنماط السلوك الليبرالية، غير أن لليابان وألمانيا ظروفهما الخاصة التي وفرت لهما قيام النظام الديمقراطي واستقراره. فكل منهما كانت قبل الحرب قد حققت نموًا

اقتصاديًا وتقدمًا علميًا ومعرفيًا، وامتلكت شروط قيام هيئات المجتمع المدني؛ إذ تجاوزت اجتماعيًا الولاءات ما قبل الوطنية "الطائفية والعشائرية والجهوية"، وتبلورت فيها منظومات القيم التي تسود العلاقات الاجتماعية المدينية. فضلاً عن أن ألمانيا كانت قد عرفت نظامًا ليراليًا متقدمًا قبل صعود النازية سنة ١٩٣٣. وعليه فإن تدميرهما خلال الحرب لم يأتِ على ما كان يختزنه شعباهما من خبرة فنية وكفاءة إدارية، وما كان قد حققاه من تطور اجتماعي وثقافي وقيمي؛ وبالتالي ما إن تهيأت لهما الفرصة حتى عاودتا الانطلاق اقتصاديًا وعلميًا ومعرفيًا، وعلى نحو متميز قياسًا بما شهدته بريطانيا وفرنسا المنتصرتين في الحرب.

وفضلاً عن ذلك كله وفرت لهما ظروف الحرب الباردة فرصة ذهبية للتطور الديمقراطي؛ وذلك بوقوع ألمانيا الاتحادية على تماسٍّ مع ألمانيا الديمقراطية ودول وسط أوروبا التي أقيمت فيها أنظمة شيوعية بعد الحرب، ووقوع اليابان على مقربة من كوريا الشمالية والصين الشعبية الشيوعيتين، هذا الوضع الجغرافي المتميز لم يجنب البلدين المداخلات والضغوط الأمريكية المعادية للتطور الديمقراطي فحسب، وإنما على العكس من ذلك فرض على الإدارات والأجهزة الأمريكية دعم كل توجه ديمقراطي فيهما لتكونا أنموذجين شديدي الإغراء الرأسمالي والليبرالي في جوارهما الشيوعي.

وطروحات "الإصلاح" الأمريكية التي يراد بها التمهيد لإقامة "**الشرق الأوسط الكبير**" لا تستهدف إقامة ديمقراطية حقة في الأقطار العربية والإسلامية المستهدف دمجها في المشروع، لتناقض ذلك مع مصالح المركب الصناعي—العسكري صاحب الدور الأول في صناعة القرارات الأمريكية. وفضلاً عن ذلك فإنه عندما يشترط "التعددية" كأساس للنظام الديمقراطي المراد إقامته فهو إنما يستهدف المضي بالواقع العربي من التجزئة إلى التفتيت، وذلك بتعميق التجزئة الاجتماعية في كل منها، وصولاً لإقامة الشرق الأوسط المشكل من كنتونات عرقية وطائفية تقودها إسرائيل ضمن إطار إقليمي. كما كان قد دعا لذلك بريجنسكي منذ ربع قرن[٤].

وليس أبلغ دلالة على طبيعة "الإصلاح" والنهج "الديمقراطي" و"التغيير الجذري" الذي تريد الإدارة الأمريكية تعميمه فيما أسمته مؤخرًا "الشرق الأوسط الكبير" من الصيغة "الديمقراطية" المعتمدة في العراق المحتل، من إقامة "**مجلس الحكم**" ثم "**الوزارة المؤقتة**"، وكذلك الأسس التي اعتمدت في وضع الوثيقة التي اعتبرت "**الدستور المؤقت**" المعتمد خلال فترة الانتقال. وألاحظ أن المجلس والوزارة والوثيقة "الدستورية" كل منها ينطوي على تنكر لهوية العراق وانتمائه القومي، كما يمس مساسًا خطرًا بوحدة نسيجه الاجتماعي؛ إذ إلى جانب تغييب انتماء العراق العربي، لم يشكَّل المجلس والوزارة ولا صيغت الوثيقة "الدستورية" على أساس وطني، وإنما باعتماد المحاصة العرقية والطائفية، مع إعطاء أهمية للانتساب العشائري؛ الأمر الذي يعني إعطاء الاعتبار للولاءات دون الوطنية، وإضفاء المشروعية الدستورية على التجزئة الاجتماعية القائمة وتكريسها. وهو إجراء مخالف لأبسط القواعد الديمقراطية التي تقضي بالمساواة التامة بين المواطنين والتعامل معهم باعتبارهم أبناء وطن واحد لكل منهم حق الإقامة والعمل وممارسة حقوقه السياسية في أي جزء من وطنه حيث أقام.

وفي اعتماد قمة الثمانية مصطلح "الشرق الأوسط الكبير" عنوانًا لمبادرة "الإصلاح" ذات المنشأ الأمريكي دلالة إجماع صناع قرار الدول الثمانية على التعاطي مع المنطقة باعتبارها مساحة جغرافية وليست دائرة حضارية عربية الهوية والثقافة إسلامية العقيدة، تمتلك مخزونًا تراثيًا متميزًا وثقافة وقيمًا وأنماط سلوك خاصة؛ وذلك جريًا على ما عرف به الفكر والعمل الاستعماري الأوروبي، ووريثه الإمبريالي الأمريكي، من إسقاط الطروحات الاستشراقية على الواقع الموضوعي في الوطن العربي، المتميز بامتلاك كل مقومات الوجود القومي المتعارف عليها في الفكر السياسي الحديث،

وبنسبة عالية من التجانس والاندماج على محاور السلالة واللغة والثقافة والقيم وأنماط السلوك، كما تدل على ذلك أوثق وأدق الدراسات الاجتماعية[٥].

ثم إن استخدام مصطلح "الشرق الأوسط" منذ طُرح أوائل خمسينات القرن الماضي لم يقصد به نفي عروبة المنطقة فقط، وإنما أيضًا إدخال إسرائيل فيها والتطبيع معها سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا، بل وتمكينها من القيام بدور قيادي في النظام المزمع قيامته. ولقد جرى التعامل الرسمي والإعلامي الأمريكي مع إسرائيل منذ قيامها باعتبارها رصيدًا استراتيجيًا أمريكيًا في المنطقة، وهو نهج مضى في خط صاعد ليبلغ ذروته في عهد الرئيس بوش وإدارته من المحافظين الجدد، ولا يعود ذلك لتنامي فعالية جماعة الضغط "اللوبي" اليهودي فقط، وإنما أيضًا –وبما يفوق ذلك أهمية وتأثيرًا– لتفاعل عاملين موضوعيين:

**الأول–** كون التجمع الصهيوني غريبًا عن المنطقة وليس له وجود تاريخي أو عمق استراتيجي فاعل فيها، وإنما عمقه استراتيجي ممتد على جانبي الأطلسي، الذي لمَّا يزل راعيه وحاميه ومصدر دعمه ماديًا وأدبيًا. وبسبب انتفاء التناقضات العدائية فيما بين التجمع الاستيطاني الصهيوني وصناع القرار الأمريكي على خلاف الحال مع شعوب المنطقة ترسخت القناعة في كلٍّ من واشنطن وتل أبيب بوحدة المصلحة، وبالتالي وحدة الموقف في مواجهة شعوب الوطن العربي والعالم الإسلامي.

**الثاني–** أدى انتهاء الحرب الباردة، وصيرورة الولايات المتحدة الأمريكية القطب الأوحد، إلى انقضاء حاجة الإدارات والأجهزة الأمريكية لحلفاء الأمس من العرب والمسلمين، وبالتالي لم يعد ضروريًا مراعاة مصالحهم وخواطرهم؛ وحيث إن المحافظين الجدد –المسكونين بعقدة المركزية الأمريكية، والمؤمنين بأنهم ممثلو الخير المطلق ورسله– باتوا في مركز يتيح لهم الطموح لصياغة العالم وفق رؤاهم؛ وكنتيجة لذلك بات مطلوبًا تغيير كل الذي كان مقبولاً ومرضيًّا عنه بالأمس، وغدا مطلوبًا ممن كانوا يعتبرون أصدقاء وحلفاء التكييف مع مستجدات عصر العولمة، وذلك بتنفيذ "الإصلاح" وفق ما يحدده المحافظون الجدد والعاملون في ركابهم من المستشرقين والأكاديميين وفي مقدمة الشروط المفروضة القبول بتسوية الصراع العربي– الصهيوني وفق ما يرتضيه غلاة الصهاينة ومناصروهم من المحافظين الجدد. وهذا ما يفسر نقد ريتشارد بيرل وأمثاله غير الموضوعي للأنظمة العربية، خاصة السعودية، التي لمَّا يزل صناع قرارها يعتبرون أنفسهم أصدقاء أمريكا وحلفاءها.

## المحور الثالث– الليبراليون العرب الجدد ودعوتهم للإصلاح:

في رحاب مكتبة الإسكندرية، وخلال أيام ١٢– ١٤مارس/ آذار ٢٠٠٤ عقد **"مؤتمر قضايا الإصلاح العربي: الرؤية والتنفيذ"** بدعوة من: الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، ومجلس الأعمال العربي، ومنظمة المرأة العربية، ومنتدى البحوث الاقتصادية، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان، وذلك بحضور مائة وسبعين من نشطاء ونشيطات هيئات المجتمع المدني والأنشطة الاقتصادية المختلفة، وعدد من رموز الفكر والثقافة. ولإعطاء المؤتمر مظهرًا غير حكومي افتتحه الرئيس مبارك بصورة غير رسمية، ولم يشارك في عضويته أي مسئول حكومي مصري.

ويلاحظ غلبة الليبراليين على الحضور مع وجود بعض الرموز القومية والماركسية، وقد تمثلت مشاركة المرأة بنسبة جاوزت (٢٢ %) من الحضور، وذلك في مقابل الغياب شبه الكامل لممثلي التيارين القومي والإسلامي ومنظمات المقاومة في فلسطين ولبنان والعراق. وبالتالي ينبغي النظر للمؤتمر باعتباره تجمعًا لشخصيات ليبرالية غير حزبية بالدرجة الأولى؛ وعليه فهو يمثل قطاعًا محدودًا من المجتمع المدني العربي، وهو وإن كان الأكثر بروزًا بين النخب المعاصرة، إلا أنه ليس الأكثر

تصديًا للتحديات التي تواجه الأمة العربية، وبالذات مطالب "الإصلاح" الأمريكية ومشروع "الشرق الأوسط الكبير".

ولقد انعكس ذلك على أوراق العمل التي أعدتها اللجنة التحضيرية، والتي غلب بين أعضائها بعض أبرز الليبراليين الجدد، وهي الأوراق التي اعتمدت كمداخل للحوارات في اجتماعات محاور المؤتمر الأربعة: السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، كما على الورقتين الخاصتين بعمالة الشباب ونهوض المرأة. فالأوراق الستة صيغت بعناية فائقة بحيث تعبر عن مفاهيم ليبرالية زمن العولمة، وتغول الشركات متعدية الجنسية، وما استتبع ذلك من تراجع الأهمية النسبية للسيادة الوطنية والاستقلال الاقتصادي، وتدني الاهتمام بوضع الضوابط الاجتماعية لمصلحة الفئات محدودة الدخل.

وعلى الرغم من التزام الأوراق الست بمفاهيم الليبرالية في الزمن المعاصر، لم يأخذ معدُّوها بما يتسم به الفكر العالمي المعاصر من اعتماد التكتلات الإقليمية الكبرى أساسًا لتوفير الإمكانيات المادية والقدرات البشرية لمواكبة التسارع المذهل في تقنية إنتاج السلع وتقديم الخدمات، والتطورات المتسارعة في العلم والمعرفة. فالورقة السياسية لم تشتمل على رؤية شاملة لإصلاح وتطوير جامعة الدول العربية، باعتبارها مجسدة النظام الإقليمي العربي، كما أنها لم تشر أدنى إشارة لافتقاد الدول العربية المنَعة تجاه التحديات الإقليمية والدولية نتيجة ارتكاسها في واقع التجزئة. والورقة الاقتصادية غاب عنها ذكر التكامل القومي كسبيل لا سبيل سواه للتقدم على طريق التنمية المستدامة وانتشال الاقتصاديات العربية من الركود الذي تعانيه، وتوفير فرص العمل لملايين الداخلين سنويًا في سوق العمل العربي كما حذرت الورقة ذاتها.

وفضلاً عن ذلك، فإن الأوراق الست، التي ادعى معدُّوها أنها صيغت من منظور واقعي، افتقدت النظرة الشاملة للواقع العربي؛ إذ لم يرِد في الورقة السياسية أيُّ ذكر للصراع العربي—الصهيوني وإرهاب الدولة المتصاعد ضد الشعب العربي في فلسطين المحتلة من النهر إلى البحر، كما غاب عنها تمامًا ذكر كون الوطن العربي أكثر مناطق العالم تأثرًا بالمداخلات الخارجية في أدق شئونه وصناعة قراراته، ولا هي أشارت للعدوان متعدد الجنسيات بقيادة أمريكية على العراق وتدمير الدولة العراقية بتقويض مؤسساتها، أو أتت على ذكر المخاطر التي تهدد وحدة التراب الوطني العراقي والنسيج الاجتماعي في أرض الرافدين. وبالتبعية لم تأتِ الورقة على التمييز المطلوب فيما بين مقاومة المحتلين المشروعة دوليًا وبكل الوسائل الممكنة والمتاحة، وبين إرهاب المدنيين غير المشاركين في دعم وتأييد قوات الاحتلال والعدوان على حقوق الإنسان العربي.

وحيث عقد "**مؤتمر قضايا الإصلاح العربي**" في زمن تنشط فيه الإدارة وأجهزة الإعلام الأمريكية في تسويق مشروع "الشرق الأوسط الكبير"، ولا تأتي الورقة السياسية على ذكر الدعوة الأمريكية، فإن في هذا الصمت المريب دلالة القبول الضمني بما تضمنته المبادرة من إجراءات تستهدف طمس الهوية القومية العربية، وتهميش دور جامعة الدول العربية برغم محدودية فعاليتها، والتأثير سلبيًا في قيم الفكر الإسلامي وثوابته. كما أن الورقة الثقافية غاب عنها تمامًا البحث في التهم المكالة جزافًا للثقافة العربية الإسلامية، ولا هي تصدت لـ"**ثقافة الهزيمة**" التي أفرزها النقد غير العلمي وغير التاريخي لتجربة الأمة العربية خلال عقدي خمسينات وستينات القرن الماضي، وهما العقدان الأكثر خصبًا وعطاءً في حياة الأمة العربية خلال القرن العشرين.

وأمام قصور الأوراق الست في المسائل السابق ذكرها، والشكوك التي راودت عددًا من المشاركين من أن الغاية من المؤتمر ومن "**وثيقة الإسكندرية**" التي صدرت عنه، تقديم رؤية عربية شبه رسمية متفقة بالقدر المستطاع مع طروحات "الإصلاح" الأمريكية؛ وعليه ارتأى أربعة عشر مشاركًا إصدار بيان باسم "**المثقفين العرب**" يحمِّل الاستعمار الأوروبي والإمبريالية الأمريكية المسئولية التاريخية والأخلاقية عن تردي الأوضاع العربية، ويؤكد اعتبار الحكومات الأوروبية والإدارات الأمريكية المسئولة عن إقامة إسرائيل ودعم احتلالها الأراضي

العربية، فضلاً عن مساندتها الأنظمة الدكتاتورية والفاسدة، ورعايتها المنظمات والتوجهات الأصولية بحجة مواجهة الشيوعية. كما اعتبر البيان الإدارات والأجهزة الأمريكية مسئولة تاريخيًا وأدبيًا عن الإرهاب الأصولي المرفوض، وأدان البيان العدوان الأمريكي على العراق واحتلاله، كما أكد رفض موقِّعيه التدخل الأمريكي في الشئون العربية بدعوى "الإصلاح"، واستنكارهم تكريس هذا المطلب التاريخي لطلائع الأمة العربية في إحكام السيطرة الأمريكية على الوطن العربي.

**المحور الرابع– الثقافة العربية الإسلامية وفيروس الإرهاب:**

في نهاية أكتوبر/ تشرين أول ٢٠٠٣ صرح وزير الدفاع الأمريكي رامسفيلد أنه من الضروري شن **"حرب فكرية"**، وأوضح أن الإرهاب لا يمكن هزيمته بالقوة العسكرية فقط، وإنما أيضًا عبر محاولة كسب العقول والقلوب، وحرمان الجماعات المعادية لأمريكا من تجنيد شباب جدد. وما كان قد صرح به رامسفيلد ليس إلا تعبيرًا عن البند الأول في استراتيجية المحافظين الجدد الذين يدَّعون بأن العالم الإسلامي، وبخاصة جزءه العربي، إنما هو حقل تربية فيروس الإرهاب، ويذهبون إلى أنه ينبغي ليس فقط اجتثاث المنظمات "الإرهابية" من جذورها، وإنما أيضًا لا بد من تجفيف المستنقع الذي تربت فيه، ويقررون أن المهمة الجديدة للسياسة الأمريكية الخارجية ليست مجرد استخدام القوة على نحوٍ نشط، وإنما أيضًا إعادة تشكيل البيئة الداخلية للمنطقة، وهي الدول التي –حسب ادّعائهم– ترعى "الإرهاب" المعادي للولايات المتحدة، نتيجة افتقار حكوماتها للكفاءة وتخلفها الاقتصادي، وجمود منظماتها الدينية، وتخلف أنظمتها التربوية.

والقول بإعادة تشكيل المنطقة العربية ليس جديدًا على الاستراتيجيات والإدارات الأمريكية، ولا هو من تداعيات تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١، ولا يعود فقط لعام ١٩٨٩ واعتماد الاستراتيجيين الأمريكيين اعتبار الإسلام العدوَّ الأول الجديد للإمبريالية الأمريكية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وما كان يسمى منظومة الدول الاشتراكية؛ إذ في مطلع سنة ١٩٥٧ أعلنت الإدارة الأمريكية **"مبدأ أيزنهاور: لملء الفراغ في الشرق الأوسط"** بعد سقوط هيبة وفعالية قوى الاستعمارين الإنجليزي والفرنسي، إثر فشل العدوان الثلاثي على مصر في خريف سنة ١٩٥٦. ويومها كانت الحركة القومية العربية، وعقيدتها وأفكارها ودعوتها القومية، موضوع الهجوم الأمريكي، وحينها استقطبت الحرب المعلنة على الفكر والعمل القومي العربي أنظمة ومنظمات عربية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، وقعت أسيرة الظن بأن الحركة القومية العربية الساعية للوحدة والتغيير الاجتماعي إنما هي، وليست الإمبريالية الأمريكية والصهيونية، مصدر الخطر الأول على مصالحها وطموحاتها.

غير أن **حرب "الأفكار"** في زمن الرئيس بوش وإدارة المحافظين الجدد متميزة كيفيًا عما كانت عليه أيام الرئيس أيزنهاور وإدارته؛ ذلك لأن الحرب الباردة مع السوفيات وضعت ضوابط على الحركة الأمريكية في العالم الثالث، بحيث غابت عن الخطاب الأمريكي النبرة العنصرية الصارخة، كما كان للأنظمة والمنظمات العربية والإسلامية مكانتها واعتبارها ودورها في نظر الإدارة والأجهزة الأمريكية يومذاك. وفي إجبار بن غوريون سنة ١٩٥٧ على الانسحاب من سيناء وقطاع غزة دون قيدٍ أو شرطٍ مؤشرٌ على الظروف التي كانت تحكم حركة الإدارة والأجهزة الأمريكية، كما أن في ذلك دلالة على محدودية تأثير جماعة الضغط (اللوبي) اليهودية في صناعة القرار الأمريكي حينذاك.

والحال مختلف نوعيًا على عهد الرئيس بوش وإدارته فالذي يدير **"حرب الأفكار"** اليوم ثالوث المحافظين الجدد، والأصوليين المسيحيين المعروفين بمصطلح "المسيحية الصهيونية"، وغلاة الصهاينة من يهود وغير يهود. والثلاثي مسكون حتى النخاع بالمركزية الأمريكية والنظرة الدونية للآخر، وبخاصة المسلم، والعربي المسلم بصورة أكثر خصوصية. وليس

في ممارسات "صقوره" وأدبياتهم ما يدل على إدراكهم أنهم في مواجهة أمة عريقة التاريخ كان لها إسهام طويل في الحضارة الإنسانية، بل إنما يتصدون لأنظمة متخلفة فاسدة، ومجتمعات فاقدة الإرادة والطموح، وبشر مسكونين بكراهية الآخر والانغلاق دونه، وقيم وثقافة عفا عليهما الزمن وباتا مصدرين أساسيين من مصادر العنف والإرهاب.

وعلى ذلك لم يعد بين الأنظمة والمنظمات والشخصيات العربية والمسلمة من هو بمنجاة من الشكوك والاتهامات، بل والمساءلة والمحاسبة من قبل دوائر صناعة القرار وأجهزة الإعلام الأمريكية. وكنتيجة لهذا الطوفان من الإرهاب السياسي والفكري ارتعدت فرائص كثيرين في معظم الأقطار العربية والإسلامية، إن لم يكن فيها جميعها. وبالتالي تعددت، ولا تزال، عمليات إعادة النظر في البرامج والكتب المدرسية والجامعية، وبالذات مواد التربية الإسلامية واللغة العربية والاجتماعيات، وأُلِّفت اللجان "الفنية" ورُصدت الأموال السخية لتنفيذ ذلك، في محاولة اتقاء مخاطر إجراءات "**محاكم التفتيش" الأمريكية** وما قد تصدره من أحكام صارمة لا يُسمع فيها شهود ولا تَقبَل الاستئناف.

ومؤخرًا ذكرت وكالات الأنباء أن مؤسسة "**راند**" الأمريكية أبرمت عقدًا مع إحدى دول "مجلس التعاون الخليجي" من المتوقع أن تصل قيمته إلى مليارات الدولارات، **تلتزم بموجبه بعملية "تطوير" و"تحديث" المناهج والكتب المدرسية في الدولة المتعاقد معها**. كما ذكر أن المؤسسة الأمريكية سوف تعهد لأكاديميين وتربويين عرب ومسلمين بتنفيذ القسط الأكبر من العملية، وأنه من المتفق عليه أن يعمم استخدام المنتج النهائي للعملية في عدد من الأقطار العربية. ومؤسسة "راند" من أبرز "مراكز الأفكار" الأمريكية القريبة من المحافظين الجدد المؤمنين بفكرة "صراع الحضارات"، والذين يرى غالبيتهم في الإسلام والمسلمين الأعداء التاريخيين لما يسمونه "الحضارة اليهودية– المسيحية".

وإن صح ما تناقلته وكالات الأنباء حول صفقة مليارات الدولارات التي ظفرت بها مؤسسة "راند" تكون الدولة مبرمة الصفقة قد تجاوزت بقية الدول العربية والإسلامية في مدى استجابتها للضغوط الأمريكية بإخضاع المناهج والكتب المدرسية والجامعية لعملية مراجعة تستهدف تنقيحها من المفاهيم والنصوص التي يرى فيها غلاة العنصريين الأمريكيين محرضة على كراهية أمريكا –وبالتبعية إسرائيل–، ومحرضة على مقاومة احتلالهما الأرض العربية في فلسطين والعراق، بل وتطعيم المناهج والكتب العربية في زمن التغول الأمريكي والعربدة الصهيونية بما يسمى "**ثقافة السلام**"، القائمة على التكيُّف مع المرحلة التي غدا فيها الجنرال شارون "**رجل سلام وزميل نضال ضد الإرهاب**". على حد تعبير الرئيس بوش، و"**الرجل الحميمي**" كما وصفه رئيس وزراء السلطة الفلسطينية أحمد قريع.

وليس ينكر أن الثقافة العربية الإسلامية المعاصرة، شأنها شأن معظم الثقافات المعاصرة، لا تخلو من محفزات العنف والإرهاب، كما أن فيها ما يدعو لكراهية الآخر والانغلاق دونه، فضلاً عن حاجتها الماسة لمراجعة عميقة وشاملة وإعادة صياغة بما يتطلبه بناء الشخصية العربية المؤهلة للتفاعل المبدع مع العصر. ولكن وجهات النظر متباينة إلى حد التناقض في تحديد المسئولية عن غرس فيروس الإرهاب في ثقافتنا العربية الإسلامية، كما في بيان ما ينبغي مراجعته وطبيعة الصياغة المطلوبة والمجدية؛ إذ ما يقول به ويطلبه غالبية صناع القرار والمستشرقين والأكاديميين والإعلاميين الأمريكيين، وقطاع غير يسير من نظرائهم الأوروبيين، هو النقيض تمامًا للذي تدعو له النخب الفكرية العربية والإسلامية الملتزمة بالثوابت القومية والمفاهيم والقيم الإسلامية، والمتحررة من الانبهار بالإسقاطات الاستشراقية، والتطلع لشهادة حسن سيرة وسلوك أمريكية أو أوروبية.

فالأولون بأكثريتهم الساحقة يدَّعون أن الطبع العربي والفكر الإسلامي أهم عوامل توليد فيروس الإرهاب، ولا

ينظرون بالموضوعية الكافية لتراكمات التاريخ ومعطيات الواقع العربي، وهم يطالبون بإلحاح بإجراء تنقيح عميق وشامل للمناهج والكتب المدرسية، كما للخطاب الديني في المساجد وأجهزة الإعلام؛ وبحيث تلبي الصياغة الجديدة المشروط أحداثها ما يتوافق مع المفاهيم الدولية المشتركة حسب رأيهم، وفي مقدمتها السلام والتسامح ومحاربة العنف والغلو والتطرف.

أما الآخرون فينفون كامل الادعاءات ضد الطبع العربي والفكر الإسلامي، ويؤكدون أن الإشكالية إنما هي نتاج تراكمات التاريخ ومعطيات الواقع، والتي لقوى الاستعمار الأوروبي والإمبريالية الأمريكية نصيب الأسد في تشكلها على الصيغة التي أفرزت فيروس الإرهاب، ويرون أن الصياغة المجدِيَة إنما هي التي تؤدي إلى تعزيز قدرات المواطن والمجتمع العربيين على التصدي لما تواجهه الأمة وثقافتها من تحديات مصيرية.

وينبه أصحاب هذه الرؤية إلى أن العرب في جاهليتهم ضربوا مثال الشجاعة بعنترة العبسي أسود البشرة، والوفاء بالسموءل يهوديِّ المعتقد، والكرم بحاتم الطائي الذي يقال إنه كان نصرانيًا، وأنهم أقاموا "حلف الفضول" الذي تعاقدت فيه بطون قريش على الوقوف إلى جانب المظلوم ورد الظلم عنه، وكانت لهم أربعة شهور حرم يمتنع فيها القتال ويلتقي خلالها القاتل بذوي القتيل والهاجي بمن هجاه دون أن يثأر أحدهما من الآخر بالقول أو الفعل، **كما سبقت "سوق عكاظ" بما وفرته من حرية القول "هايد بارك" لندن بأكثر من ألف وخمسمائة سنة.** ولقد عُرفوا بتفاعلهم الإيجابي مع الفرس والرومان والأحباش، وكان احترافهم التجارة بسب فقر أرضهم بالموارد من أبرز العوامل التي أصلت التسامح والانفتاح في الطبع العربي.

كما يوضح أصحاب هذا التوجه أن الإسلام كعقيدة يقر التعدد ويضفي القدسية على تنوع الأعراق واللغات والألوان: **[وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالِمِينَ]**[٦]، كما يقر ويؤكد الحرية الدينية. **[لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ]**[٧]، ويعتبر أن الإرادة الإلهية (القدرية) قضت بتعدد الأديان: **[لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاء اللّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَآ آتَاكُم فَاسْتَبِقُوا الخَيْرَاتِ إِلَى الله مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ]**[٨]. والإسلام -كعقيدة وكشريعة- يدعو للوحدة المجتمعية ويحض عليها، ويأمر بالعدل والإحسان ويعتبرهما مع الإيمان سبيل الرشاد، ولا يقصر الوحدة المجتمعية على المسلمين كما لا يحصر العدل والإحسان بهم. وهو في ذلك متميز على الأديان السماوية وغير السماوية[٩].

ولا ينكر هذا النفر من المفكرين أن الإسلام أمر بالجهاد وحضَّ عليه، وأن الرسول ρ سير الغزوات ضد من أنكروا الدعوة وحاربوها، إلا أنه وُضعت للجهاد قواعد ضابطة: **[لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ]**[١٠]، كما حدد الإسلام أسس التعامل الإيجابي مع أهل الكتاب –النصارى واليهود– بقوله I: **[وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ]**[١١]. وقوله: **[لَيْسُواْ سَوَاء مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللّهِ آنَاء اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ # يُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَأُوْلَئِكَ مِنَ الصَّالِحِينَ]**[١٢].

كما لا ينكر هؤلاء أن الفتح العربي الإسلامي كان نشرُ الإسلام في مقدمة بواعثه، ولكنه كان جهادًا محكومًا بضوابط النص من الكتاب والسنة، وبما أرساه الخليفتان الراشدان أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وقادة الفتح من شروط التعامل مع شعوب البلاد المفتوحة، ولم يكن حربًا دينية من غير ضوابط؛ إذ لم يخير مواطنو تلك الأراضي بين الإسلام

والسيف أو يفرض عليهم الجلاء عن بلادهم، كما يذهب كثير من المؤرخين وغيرهم ممن يقفون عند ظواهر بعض النصوص ولا يأخذون في حسبانهم الممارسة التاريخية.

والنص مقدَّس ولا شك ولكن تفسيره وتأويله واستنباط الأحكام الشرعية منه، كما اجتهادات المجتهدين، أعمال إنسانية؛ ولأنها إنسانية فهي متأثرة بالواقع الاجتماعي-السياسي وبالحالة النفسية لمن تصدر عنه. وكان طبيعيًا والعرب المسلمون في حال نهوض أن لا يتشدد المفسرون والمجتهدون فيما يصدر عنهم، وأن تغلب الإيجابية على السلبية في التعامل مع شعوب الأرض التي دانت لسلطان العرب المسلمين؛ ولأنه تأصلت ضوابط التفاعل الإيجابي مع الآخر غير العربي وغير المسلم نجح التجار والحجاج العرب المسلمون في نشر الإسلام في بلاد عديدة لم تصلها جيوش الفتح، كما لم يكن وراء أولئك التجار والحجاج مؤسسة دينية تمول نشاطهم وتوجهه.

وبين المؤرخين والمستشرقين الأوروبيين من قدموا شهادات منصفة بحق الممارسات العربية والإسلامية؛ منهم على سبيل المثال لا الحصر السير توماس أرنولد ، المستشرق البريطاني، الذي قدم دراسة موثَّقة لانتشار الإسلام انتهى فيها إلى القول: **"ولكننا لم نسمع عن أي محاولة مدبرة لإرغام الطوائف من غير المسلمين على قبول الإسلام، أو عن اضطهاد منظم قصد منه استئصال الدين المسيحي. ولو اختار الخلفاء تنفيذ إحدى الخطتين لاكتسحوا المسيحية بتلك السهولة التي أقصى بها فرديناند وأزبيلا دين الإسلام عن أسبانيا، والتي جعل منها لويس الرابع عشر المذهب البروتستانتي مذهبًا يعاقب عليه متبعوه في فرنسا، أو بتلك السهولة التي ظل فيها اليهود مبعدين عن انجلترا مدة خمسين وثلاثمائة سنة. ولهذا فإن مجرد بقاء الكنائس حتى الآن ليحمل في طياته الدليل القوي على ما قامت عليه سياسات الحكومات الإسلامية بوجه عام من تسامح نحوهم"**[١٣].

وكان من نتائج غلبة التفاعل الإيجابي مع شعوب الهلال الخصيب ووادي النيل والشمال الإفريقي، كما مع مَن توافدوا على هذه المناطق من خارجها، أن تبلورت في مطلع القرن الثالث الهجري، أواخر العاشر الميلادي، أمة عربية ذات طبيعة تركيبية، تضم التنوع ضمن إطار الوحدة. وبالتالي ضم النسيج الاجتماعي العربي الأبيضَ والأسمرَ والأسودَ، والمسلمَ والمسيحيَّ واليهوديَّ، وتوفرت لغير المسلمين من المواطنين والوافدين فرص ممارسة حرياتهم الدينية والمدنية والمشاركة في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وبحيث كان لهم إسهامهم في بلورة الثقافة العربية الإسلامية. كما لم ينغلق المجتمع العربي الجديد يومذاك على الذات، وإنما كان له انفتاحه الواسع على الأنظمة الإدارية وعلوم فارس والهند واليونان وفلسفاتهم، واستيعاب ما اقتبسوه وتطويره؛ وبذلك امتلكوا ناصية التقدم العلمي والثقافي نحو ثمانية قرون.

إلا أن إقصاء النخب ذات الأصول العربية بدءًا من عهد المعتصم، وتنامي سيطرة مرتزقة الجند من الترك والديلم على صناعة القرار، وهم الذين يقول فيهم الإمام محمد عبده "دخلوا الإسلام بأبدانهم ولم ينفذ منه شيء إلى وجدانهم"[١٤]، هذا التحول الكيفي على مستوى صناعة القرار السياسي، وما استتبع ذلك من تسارعِ تراجعِ القدرات العربية، كان له انعكاسه شديد السلبية على الاجتهادات الفقهية بحيث غلب عليها التشدد، بل والجمود، وإن احتفظت الحواضر العربية بالانفتاح على الآخر حتى توالت على المشرق العربي الحملات الصليبية أواخر القرن الحادي عشر الميلادي. وعلى مدى القرون التالية لم يكن لقاء أوروبا بالعرب —مسلمين ومسيحيين— لقاء سلميًا وحضاريًا، وإنما كان لقاء صداميًا مثقلاً بعداءٍ عنصريٍّ للإسلام والثقافة والقيم وأنماط السلوك العربية الإسلامية.

ولقد كانت هناك علاقة عضوية فيما بين الاستعمار والتبشير. وفي إيضاح ذلك يقول د. جورج قرم: **"كان البابوات لأمد طويل من الزمن من أشد المتحمسين للحملات الاستعمارية الكبرى. ففي براءة منحها البابا نيقولاس الخامس إلى هنري الملاح سنة ١٤٥٤ أقر للبرتغال بموجبها بحق فتح**

**وإخضاع جميع البلاد التي هي في قبضة أعداء المسيح من المغاربة المسلمين أو الوثنيين. وكان الملوك بدورهم يجمعون بين الفتح وبين التبشير الإنجيلي"**[١٥].

وكان طبيعيًا أن يغلب التشدد على الاجتهادات الفقهية وتفسير النصوص من الكتاب والسنة بعد أن غدت ديار العرب والمسلمين موضوع الفتح والاستعمار، وأن يعم التعصب ضد الآخر الأوروبي والانغلاق دونه. وفضلاً عن ذلك فإن المجتمع الذي صار يواجه غزوات تستهدف أرضه وموارده وأمنه واستقراره عليه أن يعطي الأولوية القصوى للقيادات التي تتصدى للغزاة، وأن يقدم الأمن الوطني على ما عداه؛ وذلك ما يفسر المكانة التي احتلها المماليك برغم فسادهم واستبدادهم في تاريخ المنطقة، كما أن ذلك يفسر عدم الشعور بالتناقض القومي مع الأتراك العثمانيين وتأخر اليقظة العربية حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر.

وعليه يغدو جليًا أن قوى الاستعمار والتبشير الأوروبية لعبت دورًا تاريخيًا ليس في تعميق التعصب ضد الآخر والانغلاق دونه في الذاكرة الجمعية للشعب العربي فحسب، وإنما أيضًا في تواصل واستقرار الأنظمة الفاسدة والمستبدة في المجتمعات العربية؛ وبالتالي إعاقة اليقظة القومية والتجدد الحضاري، وما لحق بالثقافة العربية الإسلامية من تشويهٍ، يبدو التعصب والانغلاق ضد الآخر من أبرز معالمه.

وإذا كانت الليبرالية الأمريكية قد أصيبت بنكسة لمَّا تزل تتفاقم تداعياتها نتيجة تفجيرات نيويورك وواشنطن، فكيف الحال بثقافة مجتمع تعرض ولا يزال لحملات معادية، وممارسات عنصرية، واستنزاف استعماري لموارده، وتعاطٍ غير علمي ولا عقلاني مع عقيدته ولغته وثقافته وأنماط سلوكه، فضلاً عن محاولة العبث بنسيجه الاجتماعي. وإنه لمما يتجافى وحقائق التاريخ الإنساني أن لا يكون للممارسات الاستعمارية والعنصرية رِدةُ فعلِها في الثقافة العربية الإسلامية والتأثير سلبيًا فيما عرفته لقرون من تميز بالانفتاح الإيجابي على الآخر. وهذا ما لا يأخذه في حسبانهم دعاة "حرب الأفكار" الأمريكيون والمتأمركون. وهم -بما يدعون إليه ويضغطون لإحداثه- لا يتميزون في شيء عن أسلافهم المستعمرين والمبشرين الذين طالما تحدثوا عن **"عبء الرجل الأبيض"**، ولا أظنني مغاليًا حين أتحسب من الآثار السلبية لدعاواهم ومداخلاتهم وضغوطهم على الثقافة العربية الإسلامية، خاصة على صعيد الجمهور اليائس والمحبط.

## المحور الخامس- طموحات الإصلاح العربية:

في أعقاب الحرب العالمية الثانية كانت تلوح في معظم نواحي الوطن العربي تباشير واعدة؛ إذ شهد الحراك الوطني، كما الفكر السياسي والاجتماعي، نموًا متسارعًا وتطورًا ملحوظًا، وكان ذلك هو الشائع في مختلف نواحي العالم الثالث. ويعود ذلك في أهم أسبابه إلى عاملين متفاعلين: تدهور مكانة وقدرات دول الاستعمار القديم، وبالتالي اضطرار صناع قرارها إلى تقديم بعض التنازلات للقيادات الوطنية في المستعمرات، ومحاولة عقد صفقات معها تحفظ بها بعض نفوذها السياسي، ومصالحها الاقتصادية، وتبقي على بعض مؤثراتها الثقافية.

أما العامل الثاني الذي أتاح لقيادات حركات التحرر الوطني العالم-ثالثية أن تكون تنازلاتها المقابلة محدودة إنما كان توفر فرص الاستفادة من تنامي حدة الحرب الباردة فيما بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي، وطموح كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد والسوفياتي إلى الظفر ببعض تركة دول الاستعمار القديم. وكانت الحركة القومية العربية، التي آلت مقاليد قيادتها لعبد الناصر، في مقدمة الحركات الوطنية الآسيوية والأفريقية التي استفادت يومذاك؛ ليس فقط لكفاءة القائد الراحل في إدارة الصراع كما يشهد بذلك المؤرخون المنصفون من المعسكرين، وإنما أيضًا نتيجة أهمية الموقع الاستراتيجي للوطن العربي في نظر قطبي الحرب الباردة وتنافسهما في ساحته.

غير أن الإدارات والأجهزة الأمريكية باشرت منذ عهد الرئيس أيزنهاور عملية استرداد المواقع التي كانت قد خسرتها دول الاستعمار الأوروبي، فيما كان الاتحاد السوفياتي قد دخل بداية مرحلة العجز عن تطوير اقتصاده وتفعيل واقعه الاجتماعي مع سقوط الرئيس خورتشوف؛ وبالتالي تزايد قصوره عن الاحتفاظ بالتوازن الاستراتيجي مع القطب الأمريكي المتنامية قدراته وفعاليته. كما كان لممارسات قيادات العالم الثالث، الرسمية والشعبية، والعربية منها في المقدمة، قسط غير يسير من المسئولية التاريخية عن تراجع فعالية شعوبها، التي منحتها من الدعم والتأييد ما كان يؤهلها لحماية المنجزات المتحققة لو أنها أحسنت إدارة الصراع مع القوى الخارجية والمعارضة الداخلية. كما كان للصراعات اللامُجدِيَة التي تفجرت فيما بين التيارات القومية والدينية والماركسية والليبرالية، في معظم نواحي العالم الثالث، وبخاصة الوطن العربي، دورها الفاعل في إضعاف القدرات الشعبية، فضلاً عن الدور الذي لعبته عناصر ما بات يسمى "الطبقة الجديدة" في إجهاض الكثير من الإنجازات التي كانت قد تحققت، وبالتالي إضعاف القدرة على تقديم الاستجابة الفاعلة في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

وحين انقلب المد العربي القومي إلى جزر بدءًا من مطلع سبعينات القرن الماضي تسارع تفاقم حدة أزمات المجتمعات العربية على مختلف الصعد، كما كان من نتائج ذلك الانحسار تصاعد قدرات وفعالية التيار الأصولي الذي استقوت به أنظمة الرِّدة والأنظمة المحافظة في حربها ضد الحركة القومية العربية والتجربة الناصرية بالذات. إلا أن الانتكاسة لم تكن عربية خاصة وإنما هي انتكاسة عامة شاعت في معظم نواحي العالم الثالث، وهي انتكاسة لا تعود فقط للعوامل الداخلية الذاتية، وإنما كان للعامل الخارجي دوره الفاعل والمؤثر، بل والمحفز لقوى الردة والداعم لها.

وأن يكون الواقع مأزومًا في معظم نواحي العالم الثالث، وليس في الوطن العربي فحسب، ففي ذلك دلالة على أن أزمة الواقع العربي لا تعود مطلقًا للطبع العربي، ولا لمكونات الثقافة العربية الإسلامية، كما يدعي ذلك معادو العروبة والإسلام، ومن رددوا مقولاتهم من العرب والمسلمين. ومما يؤكد صحة ما أدعيه إبداعاتُ النخب العربية العاملة في الجامعات ومراكز الأبحاث الأمريكية والأوروبية المتميزة. وعليه يمكن الجزم بأن لأزمة الواقع العربي جذورَها السياسية–الاجتماعية، وأن كل جهد لا يستهدف الخلل القائم على هذا المحور، أو من منظور غير عربي، جهد غير مجدٍ حتى وإن صدقت دوافع وغايات مخططيه ومنفذيه.

وحين تقرأ **الخريطة الثقافية العربية** بعمق يتضح أن إشكاليتي الديمقراطية والوحدة تحتلان المقام الأول من اهتمام غالبية المفكرين والمثقفين العرب على اختلاف قناعاتهم العقائدية وانتماءاتهم السياسية، وتتعدد فيما بينهم وجهات النظر إلى حد التناقض، نتيجة تباين مصالحهم وطموحاتهم، غير أن الأكثر بروزًا في المرحلة الراهنة من حياة الأمة العربية دعاة الشورى من ناحية، وأدعياء الليبرالية من ناحية ثانية. وتغيب عند غالبية الطرفين القراءة الموضوعية للواقع العربي والمتابعة الواعية لمستجدات الفكر الديمقراطي، خاصة من قبل مفكري العالم الثالث الذين نادوا بتبني "الديمقراطية الاجتماعية" التي تعطي الأولوية لصالح المجتمع وليس الفرد، كما يلاحظ ندرة الدراسات التي تعمقت في تقصي معوقات الديمقراطية في الواقع العربي، وبالذات المعوقات الموضوعية التي حالت دون تحقيق الديمقراطية الحقة في أي قطر عربي، على الرغم من أنه منذ أقامت مصر مجلس شورى النواب سنة ١٨٦٦ شهدت معظم الأقطار العربية محاولات جادة شاركت فيها نخب من مختلف ألوان الطيف السياسي والفكري.

وليس يُنكر أن العديد من الأقطار العربية تمتلك مواثيق دستورية، ولديها كامل المؤسسات الديمقراطية: البرلمان، والأحزاب، والصحافة، والنقابات المهنية، والنوادي الاجتماعية، ومراكز الأبحاث الفكرية، إلا أن معظم ما هو قائم لا يجاوز الشكل الديمقراطي إلى المضمون؛ ذلك لأن

المؤسسات القائمة لمَّا تزل محدودة التأثير في صناعة القرارات، والتي ما برحت من اختصاص فرد أو عدد محدود من الأفراد، فضلاً عن غياب تداول السلطة، بل وبداية ظاهرة **"الجمهوريات الوراثية"**. وتأسيسًا على هذه الحقيقة السياسية– الاجتماعية يذهب بعض علماء السياسة العرب إلى حد القول بأن المجتمعات العربية لمَّا تزل في مرحلة ما قبل الدولة الحديثة حيث تكون المؤسسات هي صاحبة الدور الأول والأخير في صناعة القرارات على مختلف الصعد.

ولا يعود القصور الديمقراطي العربي الشائع لمؤثرات ثقافية عربية، كما أن التفرد في صناعة القرار ليس من خصائص الطبع العربي، كما يدعي قاصرو المعرفة، وإنما الأمران نتاج معوقات موضوعية في مقدمتها عمق وسعة المداخلات الخارجية في أدق الشئون العربية، وتناقض وجود حياة ديمقراطية سليمة مع مصالح القوى المتدخلة، التي أجهضت أكثر من تجربة عربية بدءًا من قصف مواقع الأسطول البريطاني سنة ١٨٨١ لحياة مجلس النواب المصري، الذي ارتفعت فيه أصوات مؤيدي الثورة التي قادها أحمد عرابي.

وليس أبعد عن الموضوعية والواقعية من الظن بأن إقامة ما يسمى "هيئات المجتمع المدني" الممولة والموجهة من الخارج تشكل خطوة على طريق إقامة الديمقراطية في الأقطار العربية؛ ذلك لأن عملية التمويل الخارجي ما كانت يومًا بريئة من الاستحقاقات السياسية، فضلاً عن أن مصادر التمويل في غالبيتها الساحقة، إن لم تكن جميعها، وثيقة الصلة بمراكز صناعة القرارات السياسية والاقتصادية في بلادها؛ وبالتالي فمؤسسات التمويل الخارجي معادية للديمقراطية الحقة بحكم معاداة صناع القرار التي تتبعهم لحقِّ الشعوب العربية في إدارة شئونها متحررةً من كل أشكال التبعية السياسية والاقتصادية والثقافية، فضلاً عن أن الواقع الاجتماعي العربي لمَّا يزل يزخر بمحفزات الولاءات دون الوطنية: الطائفية والعرقية والعشائرية، الأمر الذي يحدُّ من فعالية هيئات المجتمع المدني.

وعليه يبدو جليًا أن تحقق الديمقراطية الحقة إنما هو رهن بتحقيق الاستقلال الوطني والمنعة ضد كل أشكال المداخلات الخارجية، كما أنه رهن بالتقدم على طريق التنمية الإنسانية المتجاوزة التبعية اقتصاديًا وثقافيًا، والانعتاق من تراكمات عصر الانحطاط في الفكر والثقافة العربيين. وفضلاً عن ذلك، صيروةُ مفهوم "المواطنة" المحدد الأول والأخير للعلاقات فيما بين الدولة والمجتمع، كما بين أفراد المجتمع فيما بينهم؛ بمعنى التحرر من إسار علاقات ما قبل المجتمع المدني القبائلية والعشائرية والجهوية.

وفي ضوء معطيات الواقع الراهن يبدو جليًا أن الوحدة العربية إنما هي المجال الوحيد لتوفير شروط قيام الديمقراطية الحقَّة التي تطمح إليها الخاصة والعامة في كل قطر عربي؛ ذلك لأن الوحدة سبيل المنعة والدرع المانعة للضغوط والمداخلات الخارجية، التي هي أول وأخطر معوقات الديمقراطية في كل مكان وليس في الأقطار العربية فحسب. والوحدة القومية المجال الوحيد لتحقق التنمية، وتجاوز التخلف الاقتصادي وما يشكله من معوق موضوعي أمام تشكل الأحزاب الوطنية، وأجهزة الإعلام الملتزمة، ومراكز الأبحاث الجادة. والوحدة –من ناحية ثالثة– بما تحققه في المجالين السياسي والاقتصادي توفر الشروطَ الموضوعية للتقدم العلمي والمعرفي، وتعزيز الثقافة القومية، وإرساء قواعد التربية الأكثر حداثة. والوحدة –أخيرًا– هي الدولة العظمى التي كانت تاريخيًا الأقدر على منح الأقليات أوسع الحقوق دون تحفظ تحسبًا من تهديد وحدة التراب الوطني، أو استغلال القوى الخارجية. وأن تكون تلك هي حقائق التاريخ العربي يغدو واضحًا أن الحديث عن الديمقراطية حتى يكون منتجًا لابد أن يكون ملتزمًا التزامًا واضحًا بالدعوة والعمل للاستقلال الوطني والتكامل القومي، ودون ذلك لغو حديث وجعجعة بلا طحن.

وعلى الرغم من هذه الحقيقة التي لا مراء فيها تزخر الساحة الفكرية والثقافة العربية بمن يقولون بأن الوحدة العربية قضية تجاوزها الزمن، وأن الدولة القُطرية العربية اكتسبت

مشروعية دولية؛ إذ هي عضو في الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، فضلاً عن أنها أنتجت واقعًا قُطريًا وتحققت فيها مكاسب جمة للنخبة الأشد تأثيرًا في صناعة القرار، كما أنها بلورت وعيًا شعبيًا قُطريًا، وتربت في ظلها أجيالٌ الشعورُ الوطنيُّ الخاصُّ يملأ فكرها ووجدانها، فيما المشاعر القومية لا تجاوز عند الغالبية الساحقة من المواطنين العرب الانفعالات العابرة. وقد غابت عن المسرح تمامًا المنظمات القومية الفاعلة، كما أن الفكر القومي لم يعد صاحب الدور في الساحات العربية.

وليس يُنكر أن كل ذلك من معالم الواقع العربي المعاصر، إلا أن من أبرز معالم هذا الواقع ظاهرتين: عربية وعالمية. فمن جهةٍ أولى، لم تعد الدولة القُطرية العربية تحظى بالمشروعية في نظر قطاع متزايد السعة من مواطنيها، بسبب عجزها المتزايد عن حماية أمنها الوطني، أو تحقيق نمو اقتصادي يلبي احتياجات مواطنيها المتعاظمة، فيما تتراجع في غالبيتها الأنشطة الإنتاجية وترتفع بشكل طردي أرقام المديونية الخارجية والبطالة. ومن جهةٍ ثانية، غدت التكتلات الكبرى السبيل الذي لا سبيل سواه لمواكبة التطورات العلمية والمعرفية والتقنية المتسارعة، التي لم تعد إمكانيات دولة كألمانيا أو فرنسا أو بريطانيا تمكنها من متابعتها، فكيف الحال بالدول العربية ومجموع دخولها الوطنية لا تصل ثلث الدخل الإيطالي ناهيك بالألماني والفرنسي والبريطاني.

ثم إن الجدل الوحدوي اليوم لم يعد فيما بين الوحدة والتجزئة، ولا هو قائم بين دعاة الوحدة العربية والمدافعين عن الدولة القُطرية، وإنما هو ما بين التكامل القومي وتفعيل النظام الإقليمي العربي الذي تمثله جامعة الدول العربية، وبين المسعى الأمريكي الحائز على دعم الدول الصناعية السبع لإقامة "الشرق الأوسط الكبير" المرشَّحةِ إسرائيلُ للعب دور قياديٍّ فيه. والصراع بالتالي أصبح فيما بين القوى والعناصر العربية الملتزمة وطنيًا والحريصة على حرية الإرادة في صناعة القرار، وبين الإدارة والأجهزة الأمريكية وحلفائها الإقليميين والمتأمركين والمتصهينين من النخب العربية.

ولن يُكتب لأي عمل تكاملي عربي النجاح ما لم يكن ديمقراطيَّ الخطاب والفعل؛ باعتبار أن ذلك متوافق مع الوسيلة الناجعة للوحدة والاتحاد والتكامل في العصر الحديث، فضلاً عن أنه سبيل مواجهة معوقات التكامل العربي القائمة. والذي ألاحظه بهذا الخصوص أن البشرية تجاوزت أسلوب الضم القسري، كما فعل بسمارك بتوحيد ألمانيا، والولايات المتحدة الأمريكية الشمالية في ضمها الولايات الجنوبية للاتحاد الذي كانت قد أقامته؛ ذلك لأنه فضلاً عن أنه استقر في الفكر السياسي المعاصر حق الشعوب في تقرير مصيرها، بات ميسورًا على أي كيان سياسي الاستعانة بالقوة الخارجية لحماية استقلاله إن لم تسعفه إمكانياته وقدراته الذاتية، ومثال الكويت ليس ببعيد.

وعدا ذلك كله توضح القراءة الموضوعية للواقع العربي المعاصر انعدام التناقض العدائي فيما بين شعوب الأقطار العربية؛ إذ ليس بينها قُطر واحد يمتلك الإمكانيات المادية والقدرات البشرية التي تمكنه من ممارسة دور استعماري، في حين أن التكامل القومي هو في مصلحة الشعوب العربية كافة. وعليه يمكن القول بأن توفر قدر من الحريات الديمقراطية في أي قطر عربي لا بد وأن يسهم في تنمية الطموح التكاملي العربي عند نخبه وجمهوره. ويعزز بالتالي الطموح الوحدوي المتجذر في الثقافة العربية الإسلامية.

**وتأسيسًا على ما سبق يبدو واضحًا أنه ما دامت الديمقراطية الحقة مستحيلة التحقق إلا في واقع وحدوي، وأن الوحدة والاتحاد سبيلهما الأمثل والأقدر على الإنجاز إنما هو الأسلوب الديمقراطي، يغدو منطقيًا الاستنتاج بأن هناك علاقة جدلية فيما بين الديمقراطية والوحدة في الواقع العربي المعاصر، وأن أي تقدم على الطريق الديمقراطي الطويل في أي قطر عربي ينطوي على تقدم الوعي بأهمية وضرورة التكامل القومي والدفع باتجاه**

**تحقيق الطموح الوحدوي. وكذلك هو الأمر بالنسبة لأي إنجاز تكاملي بين قطرين عربيين أو أكثر، باعتباره معززًا للحريات الديمقراطية في كل من الأقطار المتكاملة. وعليه يغدو منطقيًا القول بأن أي حديث عن الديمقراطية بمعزل عن الإيمان بالوحدة، كما أن كل دعوة للوحدة بغير الأسلوب الديمقراطي، غير مجديين في الواقع العربي المعاصر.**

وهذا ما وعته منذ مطلع ثمانينات القرن الماضي نخبة من ذوي الالتزام القومي، وبعد حوارات معمقة انتهوا إلى تأسيس **المؤتمر القومي العربي سنة ١٩٩١**، ثم تمكنوا مع نخبة من رموز التيار الإسلامي من إقامة **المؤتمر القومي–الإسلامي**. والمؤتمران يضمان عناصر من خلفيات قومية وإسلامية وماركسية وليبرالية، كما يمكن اعتبارهما ممثلين لأوسع تجمع فكري في الوطن العربي. فضلاً عن أنهما أبرز هيئات المجتمع المدني مستقلة الإرادة؛ لكونهما غير معتمدين على أي دعم رسمي أو خارجي. ولقد انتهى المؤتمران –بعدَ حوارات مستفيضة– لاعتماد ستة أهداف للنضال العربي خلال المرحلة والعمل معًا لتنفيذها: **الاستقلال الوطني، والوحدة العربية، والديمقراطية، والتنمية المستدامة، والعدالة الاجتماعية، والتجدد الحضاري**. ولأنها أهداف تعبر عن تطلعات القطاع الأوسع من المواطنين العرب، كما تعكس ذلك أدبيات المرحلة وحوارات الفضائيات العربية، فهي المجسدة وبحق طموحات الإصلاح العربية.

## المحور السادس– احتمالات مستقبل الطروحات الأمريكية والطموحات العربية:

المؤشرات كثيرة التي توحي بأن المستقبل شبه مضمون للطروحات الأمريكية، ناهيك عن تأييدها من قبل الدول الصناعية السبع؛ إذ توضح مواقف صناع القرار العربي تزايدًا طرديًا لمن يرون في الاستجابة للتعليمات الأمريكية الخطر الأقل إضرارًا بمصالحهم ومراكزهم. واقتداء بالممارسات الأمريكية يتزايد اعتماد الحل الأمني مع المعارضة واستبعاد الحوار ومحاولة تجسير الهوة المتزايدة اتساعًا معها، فيما تشيع في أوساط النخبة الفلسفة النفعية والبراغماتية، ويتزايد ثقل الليبراليين الجدد في أجهزة الإعلام والجامعات ومراكز الأبحاث، وبينهم غير يسير من دعاة "التطبيع" مع الصهاينة والتعامل معهم اقتصاديًا وثقافيًا. ويكثر بين **"الواقعيين"** العرب من يعتبرون ما ينادي به المؤتمران القومي العربي والقومي–الإسلامي ليست بأكثر من **أحلام يقظة "ديناصورات" زمن مضى**، كما عنون بذلك أحدهم مقاله بمناسبة انعقاد الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر القومي العربي في بيروت.

غير أن ما هو بادٍ على السطح شيء وما هو في الأعماق شيء آخر؛ ذلك أن المسعى الأمريكي متناقض – أولاً– مع تراكمات التاريخ الممتد عربيًا وإسلاميًا، ويمس في الصميم –ثانيًا– مكونات وجدان الغالبية الساحقة في جميع الأقطار المستهدفة، ويتهدد وحدة أنسجتها الاجتماعية وتعايش مواطنيها السلمي التاريخي. ثم إنه باعتماد "التعددية" الطائفية والعرقية وتحفيز الجماعات المعتبرة تجاوزًا "أقليات" ضد الأكثرية ما يضع أكثر من قُطر على حافة بركان. وحين يكون التدخل الأمريكي تلك هي مراميه، فإنه كسوابقه الاستعمارية الأوروبية سيصب في قناة التشدد الديني والتعصب القومي وثقافة كراهية الآخر، الغربي بالذات، والانغلاق دونه.

وعلى النقيض من ذلك كله يوفر التجاوب مع طموحات الإصلاح العربي للأنظمة والشعوب ما يعزز منعتها ضد المداخلات الخارجية، ويجسِّر الهوة فيما بينها، ويدفع باتجاه استعادة الأمة العربية قدرتها على الإسهام في الحضارة الإنسانية؛ الأمر الذي سيكون من أول نتائجه تزايد التفاعل بندِّيَّة، ودون أي حساسية، مع مختلف الشعوب والثقافات، وبالتبعية عودة الروح لاجتهادات زمن المجد العربي والقراءات الأقدر على استلهام المقاصد الحقيقية للنص من الكتاب والسُّنة.

والذين يعرفون حق المعرفة تاريخ الأمة العربية، ويدركون تمام الإدراك معطيات الواقع عربيًا وعالميًا، أكثر تفاؤلاً بمستقبل طموحات الإصلاح العربية، وهم لا يراهنون فقط على تاريخ أمة تختزن موروثًا حضاريًا طالما استفز إرادة المقاومة عند طلائعها فقدمت الاستجابة التي دحرت الغزاة برغم الخلل الفادح لصالحهم (أي للغزاة) في ميزان الإمكانيات المادية والقدرات البشرية، ولكنهم إنما ينظرون للمستقبل في ضوء ما تنطوي عليه الطروحات الأمريكية من متناقضات، وما يترتب على الاستجابة لها من تداعيات غاية في الخطورة.

فدعوة "الشرق الأوسط الكبير" تعني من بين ما تعنيه، وضع العرب –أنظمةً وقوًى شعبيةً وشخصياتٍ فكريةً– أمام تحدٍ ذي بعدين متضادين: الطروحات التي تستهدف خلخلة الأنسجة الاجتماعية العربية والإسلامية، وإدماجها على شكل كنتونات عرقية وطائفية في نظام إقليمي، يدور بقيادة صهيونية في الفلك الأمريكي، مقابل الطموحات التي غايتها تعظيم قدرات وتعزيز منعة جامعة الدول العربية وكل من أقطارها، وتنمية التفاعلات الإيجابية قطريًا وقوميًا، والاستفادة بقدر المستطاع من تجربة الاتحاد الأوروبي وصولاً لقيام "**المتحد العربي**". وعلى ذلك فالجدل لم يعد بين الوحدة والتجزئة، وإنما بين التكامل القومي وبين التفتيت العرقي والطائفي والمذهبي لتشكيل التجمع الفسيفسائي فاقد الهوية والمشوه ثقافيًا والمتصارعةِ تكويناتُه الاجتماعية.

كما أنه في عصر العولمة، والشركات متعدية الجنسيات، والطموحات الإمبراطورية الأمريكية، لم يعد للسيادة الوطنية اعتبار في نظر أصحاب المصالح الكونية؛ وعليه فالتلكؤ في التجاوب الصادق مع دعوة تطوير وتفعيل الجامعة العربية بحجة الحفاظ على السيادة الوطنية ليس له من مردود عملي سوى تمكين مشروع "الشرق الأوسط الكبير"؛ ذلك لأن الدولة القُطرية، حتى وإن كانت وافرة الموارد محدودة السكان، لم تعد تمتلك المنعة في زمن التكتلات الكبرى.

وعليه فالخطوة الأولى على طريق السلامة والمنعة واستقلال الإرادة إنما هي التوجه الجاد للتكامل العربي، وتوسيع وتعميق التفاعلات فيما بين الأقطار العربية. ولأن التعايش الطويل في واقع التجزئة عمَّق المشاعر القُطرية، فضلاً عن إفراز مصالح ذاتية للمنتفعين بالتجزئة، يغدو مطلوبًا لتحقيق التكامل المنشود التصدي العلمي للمشاعر القُطرية المغالية في قُطريتها. ومسئولية التصدي لما يمكن اعتباره مشاعر "شوفينية" قُطرية معظِّمة للذات ومحقِّرة لبقية العرب الآخرين يتحملها كل من يهمه حاضر أبنائه ومستقبل أحفاده.

وسبقت الإشارة إلى حدوث نقلة نوعية في سياسات الإدارات والأجهزة الأمريكية تجاه "الأصدقاء" و"الحلفاء" العرب والمسلمين بعد انقضاء زمن الحرب الباردة. والاحتمال الأرجح تكثيف الضغوط عليهم لفرض تكيفهم مع طروحات "الإصلاح" الأمريكية مهما كانت مجحفة، وإن مست البناء الفكري المستقر، بما في ذلك بعض المفاهيم والقيم الإسلامية. وليس التكيف المراد فرضه ميسورةً الاستجابةُ له؛ لأنه يضع المستجيب في مواجهة قيم وأنماط سلوك كان نظامه هو المستفيد الأول من استقرارها، وأي خلل بالالتزام بها مرشح لتعريض النظام والحكم لتداعيات غير مأمونة العواقب.

وفضلاً عن ذلك فإن من معالم المرحلة العربية الراهنة تراجع العوامل الداخلية المهدِّدة لأنظمة الحكم؛ فالانقلابات العسكرية انعدمت أو كادت تنعدم فرص نجاحها، وعلى الرغم من تفاقم الأزمات الاجتماعية لا تتوفر الشروط الموضوعية والذاتية لنجاح الثورة الشعبية. وبافتقاد المنعة القُطرية كما هو ثابت بيقين غدت التهديدات التي تواجه النظم العربية خارجية بالدرجة الأولى؛ وبالتالي صار الاحتماء بالتضامن العربي والتفاعل الإيجابي مع القوى الوطنية سبيل المنعة وحماية الذات. ويقينًا فإنه بقدر ما تنفتح النظم على شعوبها بمقدار ما تلقى تجاوبًا من القوى الوطنية المدرِكة خطورةَ ما تواجهه النظم والمجتمعات العربية.

وعلى ذلك فالخطوة المساعدة للتقدم على طريق التكامل القومي إنما هي اعتماد مصالحَات وطنية، والتفاعل الإيجابي مع مختلف القوى الوطنية، وتجسير الهوة الواسعة فيما بين الأنظمة وشعوبها. وليس من سبيل لذلك سوى الالتزام الصادق بحقوق الإنسان وسيادة القانون واعتماد الشفافية والمشاركة في صناعة القرار. ولا ينكر أن المستفيدين من غياب الديمقراطية، والذين في مصلحتهم الاكتفاء بديمقراطية الشكل من غير مضمون، لديهم من القدرات والعلاقات ما يمكّنهم من وضع العصي في دواليب التوجه الديمقراطي الحق. فضلاً عن أنه ليس في مصلحة صناع القرار الأمريكي قيام ديمقراطية حقة في أي قطر عربي.

ومما يساعد في إنجاح اعتماد المصالحات الوطنية، تراجعُ حدة الصراعات فيما بين التيارات السياسية ذات الوجود التاريخي في الأرض العربية، بل وتزايد التوجه فيما بين الرموز القومية والإسلامية والماركسية والليبرالية نحو إقامة جبهات وطنية قطرية ملتزمة بالأهداف الستة التي التقى عليها المؤتمران القومي العربي والقومي—الإسلامي، بل وتنامي الدعوة لإقامة الجبهة القومية العربية الملتزمة بالأهداف الستة. **وإذا كانت الأمة العربية تعيش زمن التغول الأمريكي والعربدة الصهيونية كما يقول "الواقعيون"، وقولهم حق لا مراء فيه، إلا أنها تعيش أيضًا زمن المقاومة واستعصاء الإرادة الشعبية العربية على الاستلاب. وهذا ما لا يجوز مطلقًا إسقاطه وتناسيه من حسابات الزمن الآتي.**

**الهوامش:**

١- عوني فرسخ: في رؤى نقدية لتقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢، بيروت: المستقبل العربي، العدد ٢٨٧، كانون ثاني/ يناير ٢٠٠٣، ص ٦٣ — ٨١.

٢- د. جلال أمين: في المصدر السابق، ص ٨٥ — ٩١.

٣- الحياة: بيروت في ٢٠٠٤/٢/١٣.

٤- بريجنسكي: بين جيلين، ترجمة وتقديم محجوب عمر.

٥- د. سعد الدين إبراهيم وآخرون: الدولة والمجتمع في الوطن العربي (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربي، ١٩٨٨).

٦- القرآن الكريم، سورة الروم، آية ٢٢.

٧- القرآن الكريم، سورة البقرة، آية ٢٥٦.

٨- القرآن الكريم، سورة المائدة، آية ٤٨.

٩- جورج قرم: تعدد الأديان وأنظمة الحكم (بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٧٩) ص ١٨٢ — ١٩٦.

١٠- القرآن الكريم، سورة الممتحنة، آية ٨.

١١- القرآن الكريم، سورة العنكبوت، آية ٤٦.

١٢- القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآيتان ١١٣ و ١١٤.

١٣- سير توماس أرنولد: الدعوة إلى الإسلام، ترجمة د. حسن إبراهيم حسن ود. عبد الحميد عابدين وإسماعيل البحراوي (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧٠) ص٩٨-٩٩.

١٤- الإمام محمد عبده: الإسلام والنصرانية بين العلم والمدنية (بيروت، دار الحداثة د. ت) ص ١٤٧.

١٥- د. جورج قرم، المصدر السابق، ص ١٣١.